عهد المماليك والأسر الحاكمة

شهد العراق ، منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وحتى منتصف القرن التالي تكون عدد من الحكومات المحلية في مدنه الرئيسة ، شأن معظم ولايات الدولة العثمانية عامة ، والولايات العربية منها بخاصة . فقد ادى ضعف السلطة المركزية ، والانحسار الفعلي للوجود العثماني المباشر عن اقاليمها العديدة ، الى قيام سلطات محلية قوية تتمكن من ملء الفراغ الناجم عن ذلك الانحسار ، فظهرت في اقاليم عربية مختلفة ، حكومات محلية نسقت بدرجات متفاوتة ، بين استقلالها الاداري والعسكري الفعلي ، وبين وجودها ضمن السيادة العثمانية الرسمية ، مثل آل العظم في دمشق ، وآل القرمانلي في طرابلس الغرب ، وحكومة علي بك الكبير في مصر. وكانت الولايات العراقية قد شهدت ، منذ مطلع القرن السابع عشر محاولات متعددة لقوى محلية مختلفة استهدفت تأسيس حكومات وراثية ، وكانت أبرز هذه المحاولات في النصف الأول من القرن الثامن عشر حين استطاعت قوى محلية ، بعضها جلب من الخارج تحت ضغط ظروف معينة ، ونشات أجيال منه في العراق فاستعرق ، وهم المماليك الذين تولوا السلطة في بغداد والبصرة ، والبعض الآخر من اسر عراقية صميمة ، كالجليليين و العباسيين والبابانيين الذين تولوا حكم مناطق مهمة أخرى من العراق ، أن ساهموا جميعا ، في تغيير خصائص الحكم العثماني في البلاد تغييريا واضحأ على نحو ميز عهدهم عن سائر عهود السيطرة العثمانية ، اسبغ عليه خصائص سياسية واجتماعية جديدة . وللمماليك ، في تاريخ هذه الحقبة ، دور بارز ، نظرا لقيام سلطتهم في بغداد ، وهي مركز الثقل السياسي والحضاري في العراق منذ العمر الاسلامي ، وشمول نفوذهم البصرة، ثغر العراق ومنفذ تجارته ، فضلا عن ممارستهم توجيه الأوضاع السياسية في انحاء البلاد الأخرى.

ارتقاء المماليك السلطة

ميداني الحرب والسلم واستطاع أن يتسلم السلطة في العراق سنة ١٧٤٩م بعد فشل ثلاثة ولاة عثمانيين تولوا السلطة في اعقاب وفاة احمد باشا سنة ١٧٤٧م. ويظهر تسلم سليمان آغا عجز السلطة العثمانية في اسطنبول عن فرض سيطرتها المباشرة حتى اصبحت امام أمر واقع تقر فيه بسلطة رئيس المماليك سليمان آغا.

والواقع أن نشأة العديد من رؤساء المماليك في بغداد وعلاقتهم بالفئات المتنفذة بالمجتمع ساعد على تولي المماليك الحكم بتسلم سليمان آغا السلطة بصورة رسمية أخذت الدولة العثمانية تراقب الأوضاع في العراق عن كثب . واتجهت سياستها الى محاولة ابعاد المماليك عن الاحتفاظ بالسلطة ، قدر ما تسمح به الظروف . لذلك ما أن توفي سليمان آغا سنة ١١٧٥هـ /١٧٦١م حتى سارعت بترشيح وال من جانبها (سعد الدين باشا والي الرقة) ، لتأكيد كونها صاحبة القرار في هذا الشأن . ولكن هذا القرار العثماني لم يكن له وزن ازاء قوة المماليك ونفوذهم ، ولذلك فان صنع القرار النهائي ظل يعتمد على الشخص الذي يتفق عليه المماليك وغيرهم من ذوي النفوذ في بغداد ، ومن هنا فان تعيين المملوك (على آنها) ليكون واليا على بغداد جاء بعد ان رجح وضعه على ستة ماليك منافسين ، ولم كن امام السلطان سوى اقرار .ذلكوقد اصبحت عملية صنع القرار هذه ظاهرة تاريخية في عهد المماليك فأثر مقتل علي باشا المتهم بممالأة ايران اندلعت ثورة تزعمها المملوك عمر آغا واعيان بغداد بعد بضعة أشهر من اعتلائه الحكم ، وجمع عمر آغا العلماء ونظموا مضبطة رشحوه فيها ليكون واليا على بغداد ، فأقر السلطان هذا الترشيح بعد ان حالت التطورات السريعة دون اعطائه الفرصة المناسبة .للبت في موضوع تعيين وال غيرهولم يكن تعاقب المماليك على السلطة ليثني الدولة العثمانية عن محاولاتها الرامية الىاستعادة سيطرتها المباشرة ، ولذا فانه ما آن ختمت فترة العشر سنوات التي حكم فيها عمر باشابالغزو الايراني للعراق ، حتى انتهزت الدولة العثمانية الفرصة لاقصائه والتخلص من هيمنةالمماليك على الحكم ، حيث بعثت بقواتها الى بغداد بحجة التصدي للقوات

الايرانية تلبية لطلبمن عمر باشا ، غير أن أوامر القيادة العثمانية إلى قائد الحملة مصطفى الأسبيناقجي كانتصريحة وهي تقضي بتوليه ولاية بغداد وتصفية نفوذ المماليك وهذا ما حدث بالفعل سنة١١٨٩هـ / ١٧٧٥م غير أن تطور الأحداث و تأزم الوضع الداخلي أثبت من جديد عقم الاجراءات العثمانية ، فقد كانت قد سقطت في نهاية الأمر بايدي الايرانيين . كما أن تحركا عسكريا مملوكيا كان قد اندلع في وسط العراق هدفه اسقاط الوالي العثماني الجديد.
ولم يجد السلطان بدا من عزل مصطفى الاسبيناقجي بعد ثمانية أشهر فقط وتعيين وال جديد هو عبدي باشا كاجراء سياسي لتهدئة الاوضاع، غير أن المماليك استمروا في تحركهم تأكيدا لرفضهم القطعي في التخلي عن السلطة لغيرهم ، ولذا فان عبدي باشا لم يمكث في السلطة سوى سبعة عشر يوما ، حيث اضطر للتنازل الى قائد الحركة المملوكة عبدالله آغا

فأذعن السلطان للامر واصدر فرمانه باسناد ولاية بغداد الى هذا المملوك سنة ١١٩١هـ/ ١٧٧٦ م وتميزت الحقبة ١٢٤٧ – ١١٨٩هـ /١٨٣١ – ١٧٧٥م ، بتعاقب ولاة مماليك على السلطة في بغداد ، وظهور دور ملحوظ للقوى الاوربية في اسناد ترشيح احد الاغوات المماليك لولاية بغداد ممن يجدون في تعيينه ما يحقق لهم المزيد من المصالح في العراق الأمر الذي اضاف عاملا جديدا في ابقاء السلطة بيد المماليك وترسيخ السيطرة العشائية غير المباشرة ،فكان تعيين سليمان باشا الكبير سنة ١١٩٤هـ /١٧٨٠مبدعم كل من المقيم البريطاني في البصرة والسفير البريطاني في العاصمة اسطنبول . كما جاء تعيين
خلفه علي باشا سنة ١٨٠٢م بتدخل من المقيم البريطاني في بغداد بينما وصل سليمان باشا الملقب بالصغير الى الحكم سنة ١٨٠٨م ، باسناد من قبل الفرنسيين، حيث مارس السفير الفرنسي في اسطنبول دورا كبيرا في هذا الشأن.
المماليك طبقة اجتماعية سياسية متنفذة

ظل المماليك خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الثامن عشر يشكلون فئات صغيرة استخدمت بصورة رئيسة كسرايا عسكرية ، ولم يظهر لها دور اجتماعي كبير ، غير انه بمجيء سليمان باشا الكبير سنة 7801م تكاثرت اعدادهم حتى اصبحوا يشكلون طبقة اجتماعية متميزة في المجتمع البغدادي لها محلاتها الخاصة بها، كما ازدادت مساهمتهم في الحياة العامة .وتعد المصادر عهد سليمان الكبير اوج قوة للمماليك ، حيث انه أعاد تنظيم تشكيلا تهم العسكرية ، وكون فرقة خاصة قوامها الف مملوك اعتمد عليها في تثبيت نفوذه خارج العاصمة، واسند الوظائف السياسية والادارية والمالية المهمة اليهم ، ضمن خطة استهدفت أبعاد العراقيين عن هذه الوظائف ، وقد استمر ذلك حتى نهاية حكم المماليك.

ان هذا الوضع الاجتماعي السياسي الذي فرضه المماليك على الأهالي لم يكن برضى المجتمع البغدادي ، فلم يكن مرضيا عند وجهاء بغداد والاغوات الكرج يستأثرون بالمناصب الكبيرة والمزارع المغلة ،فاعلن بعضهم تذمره . وفي سنة ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م قاد سليمان

الشاوي رئيس عشائر العبيد الذي كان يتولى منصب (باب العرب) ، ثورة هزت كيان المماليك و كادت أن تقوضه

محاولات العثمانيين لاقصاء المماليك

ان اخفاق الدولة العثمانية في تعيين ولاة من قبلها في العراق دفع الباب العالي إلى اعتماد اسلوب جديد لضرب حكم المماليك من الداخل ، وذلك بالتنسيق مع الطامعين بمنصب الباشوية من جهة والقوى

السياسية المحلية من جهة اخرى ، وقد برز هذا الاتجاه في عهد سليمان باشا الصغير (١٢٢٣ –١٢٢٥هـ/ ١٨١٠ – ١٨٠٨م) والذي تجاوز في سياسته حدود من سبقه من ولاة المماليك ، فقد الغى العديد من الضرائب والرسوم التي كانت سارية في الدولة العثمانية ، وحاول التحكم

في تعيين ولاة الموصل ، بغية فرض سيطرته المباشرة عليها كما انه تجاوز حدود ولايته بالتدخل المسلح في أراضي تابعة لولاية ديار بكر ، ثم توقف عن ارسال الأتاوة السنوية للباب العالي.

ثم ان سليمان باشا الصغير عمل على تحديد نشاط المقيم البريطاني في بغداد ، وحاول تحدي نفوذ البريطانيين في العراق ، وبذلك اتبع سياسة تناقض سياسة الدولة العثمانية التي كانت تحرص آنذاك على العلاقات الودية مع بريطانيا. اعتبرت الدولة العثمانية سلوك الوالي المملوكي محاولة عملية من جانبه للاستقلال التام عنها ، وكان السلطان محمود الثاني قد عزم على انهاء الحكم غير المباشر في الولايات ، فقرر العمل على اقصاء الممالك نهائيا عن الحكم حتى وان تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية . وارسل في عام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م حالت محمد سعيد ، الذي عرف بقدرته السياسية في هذا المجال، وزوده بفرمان ترك فيه مكان اسم الوالي شاغرا ليملاه حالت باسم من سيتمكن من تنصيبه بدلا من سليمان باشا الصغير. ويبدو أن الوالي ادرك هدف المبعوث السلطاني الذي حذره من مغبة الاستمرار في سياسته ، فطلب اليه مغادرة بغداد • واتصل المبعوث بوالي الموصل محمود باشا الجليلي ، ووالي السليمانية عبدالرحمن باشا الباباني واطلعهما على المهمة المكلف بها وما يجب اتخاذه من عمل عسكري لتنفيذ أمر السلطان . كما عمل في الوقت نفسه – وهو في الموصل – على الاتصال بعدد من المماليك الذين عزلهم سليمان الصغير ممن كانوا ناقمين عليه.

اثم تقدمت نحو بغداد قوات عسكرية تقدر بخمسة عشر الفأ ، وعند اقترابها من المدينة ، أعلنت الانكشارية التي اتصل بقادتها المبعوث العثماني تمردها على الوالي المملوكي الذي لم يستسلم ، وتمكنت قواته من استرداد القلعة التي استولوا عليها، ثم وقعت معركة عنيفة في رمضان ١٢٢٥هـ/ تشرين الاول ١٨١٠م اسفرت عن اندحار المماليك ومقتل الوالى•

بعد أن تحققت المرحلة الاولى من الخطة ، برزت مشكلة من سيتولى السلطة ويبدو أن

المبعوث كان يرغب باناطتها الى اغا الانكشارية باعتبار ان ذلك يعني عودة الحكم العثماني المباشر . وفي الوقت نفسه أبدى عبدالرحمن الباباني الذي كان طامعا بولاية بغداد رغبته بتولي السلطة ، وتعهد بان يزيد المبلغ الذي تبعثه بغداد إلى خمسة اضعاف . غير ان الباب العالي استشار حالت افندي الذي بعث بتقرير الى اسطنبول لم يحبذ فيه اعهاد ولاية بغداد للباشا الباباني مق ار بان المماليك وان كانوا مصدر ازعاج للدولة وترغب في التخلص منهم الا انهم لم

يلتجئوا يوما الى دولة اجنبية . فلما علم بذلك عبدالرحمن الباباني أعلن اسناده لاحد المماليك ممن كان لاجئا لديه، فاضطر المبعوث، الى القبول بتعيينه بمنصب نائب الوالي، ولكن في الوقت نفسه أخذ يخطط لاطاحته . فعرض الأمر على قائد قوات الموصل احمد الجليلي الذي رفض تنفيذ الخطة بالرغم من أن المبعوث قد وعده بباشوية بغداد . ويبدو ان احمد استكبر خطورة العملية تقديرا منه لقوة المماليك ، فما كان من المبعوث الا أن أوعز لرئيس الانكشارية بالتحرك واستلام السلطة . وقد عمد هذا قبل اعلان حركته إلى تحريض السكان لاخراج القوات البابانية من بغداد ، ثم اعقب ذلك بالقيام بحركة فاشلة تمكن المماليك من احباطها فاضطر المبعوث الى ان يملا فرمانا باسم المملوك عبدالله اغا ، و بذلك اخفق الباب العالي من جديد في ابعاد المماليك عن الحكم.

الأسر الحاكمة في العراق

امتد حكم المماليك ، المباشر إلى ولاية شهرزور وولاية البصرة ومنطقة ماردين ، فضلا عن بغداد نفسها ، وبذلك فقد كانت سلطتهم تشمل معظم انحاء العراق الحالي وجزءا من الجزيرة. كما انهم مارسوا اشرافا غير مباشر على مناطق اخرى ، اهمها إمارة بهدينان التي يشمل حكمها العمادية وزاخو وعقرة ، وكانت هذه الأمارة تحكمها أسرة عباسية وراثية تنتمي نسبا الى أحد أحفاد الخليفة المستعصم العباسي ، يدعي بهاء الدين فنسبت اليه ، وعرفت بالبهدينائية)*.(

(*)أن التاسيس الفعلي لهده الأمارة كان في أواخر القرن الرابع عشر ،ويتضح من تتبع تأريخها السياسي انها نشات اولا في أعالي حوض الزاب الأعلى ثم امتدت غربا فضمت العمادية ، واتخدتها مرك از لها ، ومنها توسعت فشملت مناطق جبلية واسعة من سفوح جبال حكاري حتى ضفاف الراب ، وقد خضع اميرها(السلطان حسن) الى الدولة العثمانية. ونال امراؤها التالين القابا عثمانية مثل" بك "، ثم " باشا."

وبعد ان كان الاشراف على شؤون الأمارة يأتي مباشرة من الدولة العثمانية المركزية ، تولى ولاة بغداد هذه المهمة منذ مفتتح القرن الثامن عشر ، فاصبحت ولاية بغداد هي المسؤولة عن اقرار تولي امراء هذه الأسرة الحكم . وشبيه بهذا الوضع ما كانت عليه الأمارة البابانية (*) ، في مناطق كوي وحرير وقلاجولان ، فقد تولى ولاة المماليك مهمة الاشراف على شؤون هذه الأمارة الوراثية ، وتدخلوا في تعيين امرائها وعزلهم . ظهرت هذه الإمارة في أواخر القرن السابع عشر، وهي لنتمي الى جد لها يدعى (احمد الفقيه) نال رتبة عثمانية هي (بك (ومنع ملكية قريته (بشدر) فكان ذلك بمثابة أول نواة للإمارة. وفي عهد ولده بابا سليمان ترسخ حكم الأمارة وتوسع فشمل شهربازار و قلاجولان وما حواليها . واتخد البابانيون الأخيرة عاصمة لإمارتهم حتى انشائهم السليمانية سنة ١١٩١هـ /١٧٨٤م . ونظرا لخدمات الأسرة ودورها في عمليات حسن واحمد باشا في ايران ، فقد أسند حكم تلك المنطقة الى احد ابناء سليمان بك مع منحه لقب باشا وبذلك أصبحت بابان « باشوية » ذات حكم محلي مستقر.

(*)ظهرت هذه الإمارة في أواخر القرن السابع عشر، وهي لنتمي الى جد لها يدعى (احمد الفقيه) نال رتبة عثمانية هي (بك) ومنع ملكية قريته (بشدر) فكان ذلك بمثابة أول نواة

للإمارة. وفي عهد ولده بابا سليمان ترسخ حكم الأمارة وتوسع فشمل شهربازار و قلاجولان وما حواليها . واتخد البابانيون الأخيرة عاصمة لإمارتهم حتى انشائهم السليمانية سنة ١١٩١هـ/ ١٧٨٤م . ونظرا لخدمات الأسرة ودورها في عمليات حسن واحمد باشا في ايران ، فقد أسند حكم تلك المنطقة الى احد ابناء سليمان بك مع منحه لقب باشا وبذلك أصبحت بابان « باشوية «ذات حكم محلي مستقر.

أما ولاية الموصل فقد ظلت تحتفظ بحكم خاص يتولاه ولاة ينتمون الى الأسرة الجليلية العربية منذ أن تولى اول ولاتهم اسماعيل باشا الجليلي الحكم سنة ١١٣٩هـ /١٧٢٦م. ولقد ادى نجاح الوالي الشجاع الحاج حسين باشا الجليلي في الدفاع عن المدينة والاستبسال في المقاومة ضد الحصار الذي فرضه نادر شاه عليها سنة ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م الى تعزيز مكانة هذه الأسرة وزيادة شعبيتها ، بل وارتفاع شأنها لدى الدولة المركزية نفسها ، فعهدت الى الحاج حسين باشا الجليلي ولايات مهمة عديدة ، كانت تعاني من ضغط ايراني توسعي ، او من اضطرابات داخلية ، هي البصرة ، ثم ادرنه في جنوب الاناضول ، ثم قارص في شرقيه ، وكوتاهية في غربيه وسيواس ثم حلب . وكان ابنه محمد أمين باشا الجليلي احد ابرز القادة العسكريين الذين تولوا امر الدفاع عن المدن العثمانية امام الروس في اوربا الشرقية سنة ١١٨٣هـ /١٧٦٩م ، وتولى عبدالفتاح باشا الجليلي، دورا مهما في الساحل السوري ، حين شارك في التصدي لقوات علي باك الكبير سنة ١١٨٥هـ /١٧٧١م وتولى ولاية طرابلس اضافة إلى ولاية الموصل . وكان حكم محمد باشا الجليلى الطويل (١٢٢١ – ١٢٠٤هـ/ ١٨٠٦ – ١٧٨٩م) يتميز بالاستقرار السياسي و بتحسن الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، اشاد به عدد من الرحالة مروا بالمنطقة آنذاك . فذكر اوليفييه لنفسه الذي مر بالموصل سنة ١٧٩٤م انه سمع تجار المدينة وسكانها يثنون مرارا على الباشا ، ويحمدون له حسن ادارته ، والشرطة التي شكلها في كل أنحاء ولايته ، كما وجدهم معجبين بنزاهته ، و نزاهة موظفيه ،

وراضين كل الرضا عن الهدوء الشامل والعناية بحماية التجارة، وتوفير المواد الغذائية.. وكان حرص هذا الوالي – على ما يذكره اوليفييه به يهتم (بالمحافظة على النظام ، وحماية الضعفاء وضبط ذوي النفوذ اكثر من اظهار فخفخة لا تحتاج اليها) . وبهذا اصبحت الموصل محطة للتجار ومركزا للنشاط التجاري ، واتسعت الصناعات ، وتضاعفت المحصولات الزراعية ، وازداد عدد السكان كثيرا ، وراى الشعب الرفاه فذاق فوائد الحياة الخالية من التحريض والاضطراب ، اما الباشا نفسه فكان قويا في مركزه ، ومعضدا بحب الشعب.

وكانت « فرامين » تولية الجليليين في الحكم تصدر من الدولة العثمانية المركزية ، الا أن أثر وساطة ولاة المماليك في اختيار المرشحين از داد تدريجيا وبخاصة في عهد والي بغداد الشهير داود باشا) ١٣٤٧ – ١٢٣٢هـ / ١٨٣١ – ١٨١٧م). ورغم احتدام حدة التنافس الاوربي على التغلغل في شؤون الولايات العراقية ، الا أن الولاة الجليليين وقفوا في وجه أية محاولة من هذا النوع ، فلم تنشأ في الموصل ، في عهدهم ، اية قنصليات اجنبية في الوقت الذي انشئت فيه قنصليات في بغداد والبصرة منذ فترات مبكرة ، ولم يأبهوا لمحاولات المقيم البريطاني في بغداد لاثارة النفرة بينهم وبين والي بغداد بهدف تحقيق مزيد من التغلغل مؤكدين في ذلك أن قدرة العراقيين على تجاوز الخلافات الجانبية عند احتدام الخطر المهدد لوحدة التراب العراقي نفسه